

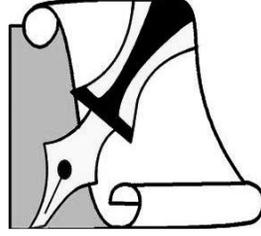


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

اجتازت البلاد، ولو مؤقتاً، القطوع السياسي المتوتر الأخير على صعيد العلاقة بين رئيس الجمهورية ميشال عون ووزير الخارجية جبران باسيل، من جهة، ورئيس مجلس النواب نبيه بري، من جهة ثانية، عبر مخرجٍ دستوري لا يبدو أنه سيحول دون التصادم في مختلف مراحل العهد الحالي.

يمكن تسميتها بالهدنة تلك التي حصلت بين الرؤساء الثلاثة في اللقاء الأخير في بعبدا، وجاء هذا اللقاء ليطوّق الأزمة التي كانت سائدة بينهم منذ أسابيع، علماً أنّ التوتر لم يقتصر على العلاقة بين عون وبري، بل إنه أيضاً أسقط نفسه على العلاقة بين بري والحريري الذي يتّهمه بري بالانضواء الكامل تحت عباءة رئيس الجمهورية، وهو أمر تبين في أكثر من محكّ وتبلور خاصة بعد عودة الحريري من السعودية إثر أزمته الأخيرة.

إذاً، نجح اللقاء الرئاسي في قصر بعبدا في إعادة الحرارة إلى العلاقات بين الرئاسات الثلاثة بعد توتر سادها منذ مرحلة ما بعد عيد الاستقلال، وكان لموضوع منع إسرائيل من بناء الجدار الإسمنتي داخل الحدود اللبنانية والتهجّم الكلامي للعدو على لبنان في موضوع البلوك رقم ٩ ، الفضل الأساس في تصويب سلاح الموقف في اتجاه العدو المتربّص للبنان.

وكانت المفارقة أنّه تمّ سريعاً إيجاد حل لمسألة مرسوم الضباط، عبر مخرج يحفظ حقّ التوقيع لوزير المال، المطلب الذي كان بري ينادي به، وهو الأمر الذي عدّ تراجعاً من قبل رئيس الجمهورية على هذا الصعيد. واختتمت القضية، أمس، مع توقيع رئيس الجمهورية مراسيم ترقية الضباط في الأسلاك العسكرية كافة.

ويقول البعض أن تراجع عون جاء بعد الموقف المتشدّد الذي أصرّ عليه رئيس مجلس النواب، وجاءت زلّة باسيل الأخيرة في التهجم على بري لكي تخرج عون وتضعه في الزاوية إثر التحركات الضاغطة في الشارع والتي ظهر موقف التيار الوطني الحر ضعيفاً خلالها، إذ بان في موقع المتلقّي كما أنّ أنصار الوطني الحر لم يملكو خطة موازية على صعيد الشارع سوى المزيدة مسيحياً.

وكان من الأهميّة بمكان التوحّد حول موقف وطني في وجه التهديدات الإسرائيلية، وقد خرج المجلس الأعلى للدفاع، الذي اجتمع برئاسة عون وحضور رئيس الحكومة وبقية الأعضاء، بموقفٍ بالغ الأهمية عدّه البعض ثمرة مصالحة بعدا وبرعاية رئيس الجمهورية نفسه، وقد أعطى المجلس الغطاء السياسي للقوى العسكرية لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي على الحدود في البر والبحر. وأكد أنّ الجدار الإسرائيلي "في حال تشييده على حدودنا يُعتبر اعتداء على سيادتنا وخرقاً للقرار ١٧٠١". كما كان للمجلس موقف هام من تصريحات وزير الدفاع الإسرائيلي أفينغور ليبرمان حول ملكيّة إسرائيل للبلوك ٩ الغازي في المنطقة الاقتصادية اللبنانية الخالصة.

كما كان لعون موقف واضح وهام خلال الاجتماع عبر التشديد على حجم الأخطار الإسرائيلية التي تواجه لبنان براً وبحراً حيث الثروة النفطية، وتوقّف كثيرون حول موقفه من أنّ السيادة على المياه هي كما على الأرض واحدة لا تتجزأ. وأنّ البلوك ٩ هو ضمن الأراضي اللبنانية وهو جزء من الثروة الوطنية. لا بل إنّه ذهب إلى الإعراب عن الإستعداد لمواجهة أي عدوان إسرائيلي، وشاركه الحريري في المضمون نفسه.

وكان لافتاً أنّ الجميع يريد إيصال رسالة مفادها أنّ فترة جديدة ستقبل على البلاد، متحدّثاً عن نتائج إيجابية، من دون الغوص فعلياً في حلّ الأزمة المستعجلة بين عون وبري حول مفهوم النظام السياسي اللبناني، واتفق الطائف.

وكان من الملاحظ أن عون وبري قد اختارا كلاماً مُبهرّاً وفضفاضاً عن معالجة الأزمات من خلال المؤسسات الدستورية وفقاً للدستور والأنظمة والقوانين المرعية الإجراء، مع التأكيد على وجوب التزام وثيقة الوفاق الوطني، وهو أمر مُختلّف عليه أصلاً بينهما، وعدم السماح لأيّ خلاف سياسي بأن يهدّد السلم الأهلي والاستقرار في البلاد، وهو ما يعتبره معظم الأفرقاء بأنّه يعتبر خطأً أحمر، خاصّة في مثل هذه الظروف.

من هنا، تحت عنوان التهجّم الإسرائيلي وتفعيل عمل المؤسسات الدستورية كافة، ولا سيّما منها مجلس النواب ومجلس الوزراء، وتوفير المناخات السياسيّة والأمنيّة المناسبة لإجراء الانتخابات النيابية، خرج عون وبري شبه متعادلين من الأزمة، في خطابٍ وطني لإثارة هذا الأمر في المحافل الدولية للمحافظة على حقّ لبنان بمياهه الإقليمية وعدم خسارة أي نقطة بتروليّة. وبدا أنّ لبنان بمختلف أطيافه السياسيّة سيكون صفاً واحداً في مواجهة أي عدوان إسرائيلي يستهدف ثروته النفطية، وأن الإجراءات المطلوبة لهذه المواجهة ستوضع في وقتٍ قريبٍ لمنع إسرائيل من بناء الجدار الفاصل وبالتالي وضع اليد على البلوك رقم ٩.

في المحصّلة، نجح لقاء بعبداء في حصر الخلاف في إطاره السياسي، فاصلاً الأمر عن نزاع الشارع وحائلاً دون انفلاته من عقاله. وكان لافتاً تجاوب بري، بعد اتصال رئيس الجمهورية به، مع فتح دورة استثنائية لمجلس النواب تمكّنه من إقرار المشاريع واقتراحات القوانين الموجودة

في إدراجه بالإضافة إلى محاولة إقرار الموازنة في المجلس الحالي، وهو الأمر الذي لا يبدو مرجحاً.

وقد أعطى اللقاء دفعاً إيجابياً لاستثمار عدد من المؤتمرات الدولية التي ستُعقد من أجل مساعدة لبنان إن على المستوى الأمني والعسكري، أو على المستوى الاقتصادي، ومساعدته أيضاً على مواجهة التداعيات الكبيرة للنزوح السوري.

ومن المفارقات هنا أنّ الأحداث الخارجية هي التي أدت إلى اتفاق الزعامات السياسيّة بين بعضها البعض وليس الإرادة المحليّة، فقد جاء اتفاق بعدا بعد التهديدات الإسرائيليّة، مع التذكير أنّ هؤلاء توخّذوا مع اعتداء السعودية على الرئاسة اللبنانية عبر احتجاز الحريري! حينها، بدا الجميع في تعادل إيجابي نتيجة الوقفة الوطنية الكبيرة للقيادات اللبنانية.

وتقول قراءة للتوازنات الحالية أن رئيس الجمهورية ظهر بمثابة الراعي للجميع والمستعدّ لتقديم التضحية على المستوى الشخصي، فكان اتّصاله ببري فاتحة الحلّ، وهو أثبت أنّه "بي الكل". أمّا بري، فكان بدوره يسعى إلى إنهاء المسألة بأقلّ قدرٍ ممكنٍ من الخسائر، ووجد في الاتصال الرئاسي فرصة سانحة ولفتح القناة المباشرة مع عون.

أمّا الحريري، شبه الصامت والمُحرَج خلال الأزمة، فيقول البعض أنّه خرج رابحاً عبر استمرار حكومته بفاعلية، لا بل الدفع إلى تعزيز عملها في الفترة المقبلة، واستثماره للأمر لاكمال حملته الانتخابية وزيادة شعبيّته، كما أنّ تحسين علاقته ببري لا يمكن وضعها إلا في خانة المكسب السياسي له، بعد الخصومة الكبيرة التي خرج بها بري اتجاهاً.

لكن من المفيد القول أن الهدف الأساس من لقاء بعدا كان طيّ صفحة الإنفلات الذي حصل في الشارع على خلفيّة الأزمة الأخيرة بشكلٍ نهائيّ، لكن الأمور لن تكون سالكة أمام حلّ

على المدى الطويل خلال العهد الحالي برمته. وسيتمّ تقطيع الوقت الحالي حتى الانتخابات، وهي المسافة الزمنية التي ستشهد تصعيداً في المواقف بهدف اكتساب الأصوات، خاصة من قبل التيار الوطني الحر.

وسيعمل الجميع على صياغة قوته عبر المجلس المقبل، ولن يكون بري متساهلاً على الإطلاق في مفاوضات تشكيل حكومة العهد الأولى، إذ حسب وجهة نظر عون فهو أكد منذ انتخابه أنها ستكون تلك التي ستأتي بعد الإنتخابات النيابية، وهو على هذا الصعيد يراهن على تضامن حزب الله وباقي مكونات قوى ٨ آذار معه، كما حصل عند تشكيل الحكومة الحالية. ومن المرجح أنه سيتركىء على حلفه مع تيار المستقبل الذي يعد القوة السنية الأولى في البلاد. ويقول البعض أنّ التيار الوطني الحر، في المقابل، لن يكون أقلّ تصلباً في مواقفه بعد السادس من أيار المقبل، وسينادي بإصلاحات في النظام وسيحارب بري من باب مجابهة الفساد.

وثمة وجهة نظر تقول أنّ طموحات باسيل لا تقتصر على قيادة تياره فحسب، ولا تزعم المسيحيين فقط، بل للوصول إلى رئاسة الجمهورية. وإضافةً إلى اتكائه على مصاهرته للعماد عون، فإنه أثبت حضوراً قوياً في شارع، وقد شدّ عصبه وأثبت قدرته على إمساك جزء كبير من جسمه.

ويمكن فهم الانتقاد الأخير له لحزب الله بمثابة مزيدة في الشارع المسيحي مثلما هي مخاصمة للرئيس بري. وقد ضاق الكثيرون في التيار ذرعاً ممّا يقولون أنه محاباة من قبل الحزب لبري، وهو أمر غير مرشح للتوقف ذلك أنّ الأولوية اليوم بالنسبة إلى الحزب وحركة أمل تتمثل في توحيد الشارع الشيعي وعدم إعادة الأمور إلى ما كانت قائمة عليه في الماضي البعيد في مرحلة ما قبل اتفاق الطائف.

يقول أصحاب وجهة النظر هذه أنّ باسيل يحاول تحييد حزب الله، وتعزيز وثيقة التفاهم مع الحزب، لكسب الشارع الشيعي الأكبر، في الوقت الذي سيقا تل لكسب شارع في وجه رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس حزب الكتائب سامي الجميل ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية.

وبالطبع، يتكّى باسيل على الحلف مع الرئيس سعد الحريري وكسب الصوت السنّي في مختلف المناطق اللبنانية.

ومن الظلم اتّهام باسيل بالتساهل في الموضوع الإسرائيلي، وقد خرج بمواقف عديدة يؤكّد فيها خطابه الوطني على هذا الصعيد، لكن زلّاته كان مخطّطاً لها، ومحسوبة بدقّة، وهو وجّه رسائل إلى عواصم عربية خليجية غربيّة في آن واحد، قوامها تقديم خطاب متوازن يفيد في كسب الجميع وعدم خسارة أي لاعب كبير.

ومن المفيد القول أنّ باسيل لم يخسر شعبياً، وبشكل خاص مسيحياً، قبيل الانتخابات، بل على العكس من ذلك، فإنّ المعطيات تتحدّث عن ارتفاع شعبيّته نتيجة الأزمة.

انطلاقاً من ذلك، يرى هؤلاء أنّ شعبيّة باسيل قفزت بعد الأزمة الأخيرة، في الساحة المسيحية عموماً، والبترونية خصوصاً، ويستشهد هؤلاء بتصريح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع عن رفض ما حصل على الأرض، بمعزل عن تقييمه لكلام باسيل الذي عدّه بمثابة الخطأ. في هذه الأثناء، لدى أنصار التيار الوطني الحر الكثير من الأسئلة حول موقف حزب الله.

ويرى هؤلاء أنّ الدولة خسرت زخماً من هيبته، بعد الإنجازات التي حقّقتها في مكافحة الإرهاب والتجسس، ولم تنجح إجراءاتها الاستباقية في منع ظهور الصورة أمام اللبنانيين وكأنّ

البلاد على مشارف حرب أهلية، حتى أنّ البعض قد استرجع فعلاً مشاهد بداية الحرب ومنها مشهد حافلة عين الرمانة.

يأخذ هؤلاء على حزب الله بأنّه اختار الانحياز إلى جانب رئيس مجلس النواب، فأصبح في نظر شريحة مسيحية وغير مسيحية، كأنّه يميل للعودة إلى مرتبّعه الشيعي الأول. كما أنّهم يعيبون عليه الكيفيّة التي حاول بها معالجة الأمور، وقد تباطئ عن المعالجة يوم بدأت بوادر أزمة المرسوم وغاب تماماً عن المشهد في اللحظة التي كان الوضع المحتدم يحتاج فيها إلى حضوره القوي، وأنّه كان يتعيّن عليه أن يمنع وصول الأمور إلى هذا الحدّ، علماً أنّ الجهود التي قام بها الأمين العام للحزب السيد حسن نصر الله كان لها المفعول الأساس في معالجة الأزمة، وذلك قبيل الاتصال الذي أجراه عون ببيّري.

لكن، في المحصّلة، لا يمكن لهؤلاء نكران أنّ بريّ حصّل مكسباً في موضوع مرسوم الضباط، كما أنّه كسب حجماً كبيراً من التعاطف معه داخل بيئته الحاضنة، خصوصاً ممّن كانوا يلومونه على صراعاته الدائمة مع التيار وعدم مراعاته لتقاهم الأخير مع حزب الله، بل عدم ليونته وتحويله المعركة مع عون إلى معركة شخصيّة، وهو ما يخدمه أيضاً عشية الانتخابات النيابية التي يُعتبر بريّ، بالتنسيق مع حزب الله، من المتمسّكين بإجرائها في موعدها، باعتبار أنّه من المستفيدين من القانون الانتخابي الجديد، بخلاف الكثير من خصومه، وباسيل من بينهم.

وتبدو تهديدات البعض لبري بعدم استمراريّته رئيساً للمجلس النيابي، واهمة، فهو، بعد الأزمة، أكّد المؤكّد، وفرض نفسه مرشّحاً شبه وحيد لرئاسة المجلس النيابي.

لكن لا يبدو، وفق قراءة وسطية، أن برّي سيقف عند هذا الحدّ لدى استشعاره أي خطر على صلاحياته وفق اتفاق الطائف. وهو ما كان ليصل إلى هذا الحدّ في معركته، على صعيد المرسوم أو على صعيد الموقف من باسيل، لولا أنّه رأى أن خطراً يحيق بالطائف، فدقّ ناقوس الخطر.

ومن المفيد التذكير بأنّ برّي هو المرجعية الأكثر تأثراً بالمسّ بالطائف، وهو يخشى فعلياً العودة إلى ما كان يسمّى في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بعهد المارونية السياسية.

لكن يجب على رئاسة الحكومة أيضاً أن تقوم بواجباتها حيال صلاحياتها الدستورية، وهو أمرٌ بالغ الأهمية مؤسّساتياً اليوم، وهو أمر مفقود كون الحريري يتساهل في ذلك منذ قدوم عون إلى رئاسة الجمهورية.

وسيكون من الصعب التعايش بين عون وبرّي في السنوات المقبلة في ظلّ فهم مختلف للدستور من قبل الرئاستين الأولى والثانية، وسيشكّل رئيس المجلس مصدر إزعاج كبير لعون في كل محطة. لكن، في المقابل، يرفع بعض المسيحيين مطالبات، أولها اعتراف الجميع بأنّ رئاسة الجمهورية اليوم هي شريكة أساسية في اللعبة البرلمانية والسياسية إضافةً إلى امتلاكها صلاحياتها الدستورية الرئيسية في مسار الحكم. لكن أخطر ما ينادي به البعض، جهاراً، والكثيرون همساً، يتعلّق بتعديل صلاحيات رئيس المجلس لكي يكون دور رئيسه متمثلاً في إدارة الجلسات وليس فرض إرادته على البرلمان، حسب وجهة نظرهم! وهو أمر من شأنه تعرية الطائفة الشيعية من صلاحيات قاتلت حتى الرمق الأخير لاستحصالها خلال سنوات الحرب الأهلية.

كلمة في تفاهم الحزب والتيار

من الممكن القول أن ثمة هزة تعتري العلاقة بين التيار وحزب الله الذي جاهر للمرة الأولى بانحيازه الكبير لحليفه الشيعي. وقد صمد هذا التفاهم لفترة طويلة وها هو يطفئ شمعته الـ١٢، لكنه اليوم يمر في المرحلة الأذق منذ توقيعه في كنيسة مار مخايل.

لا تبدو اليوم العلاقة بين الحزب والتيار مهددة، لكنها تبدو في حاجة إلى قراءة متأنية وصریحة، وإلى تدعيم وثيقة التفاهم باستمرار، من الجانبين اللذين عليهما توفير الاطمئنان لبعضهما البعض حول هواجس ممكن أن تعتري أنصارهما خشية أن يذهب كثيرون إلى خيارات متطرّفة.

ساترفيلد لتبريد الأجواء..

في هذه الأثناء، لفتت أنظار البلاد زيارة مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط ديفيد ساترفيلد إلى بيروت، وهي زيارة تحضيرية لزيارة سيقوم بها وزير الخارجية ريكس تيليرسون إلى العاصمة اللبنانية.

وتحضر هنا مسألة البلوك النفطي وبناء الجدار الإسرائيلي الذي قد يلحق به بناء جدار إلكتروني. لكن يبدو أن المهمة الأساس بالنسبة إلى الأميركيين تتمثل الآن في الموضوع البري، وهو الموضوع الذي يبدو العدو فيه أكثر تشدداً، بينما لا يثار اليوم الموضوع المائي، وثمة جهود أميركية لتوضيح بعض النقاط ونقل أخرى إلى العدو.

ويتحفّظ لبنان على نقاط عديدة أبلغت إلى الجانب الأميركي، ثم تراجع إسرائيل عن الكثير منها لتبقى ثلاث نقاط موضع تفاوض تعدّ بمثابة خرق للقرار ١٧٠١. وكان من أهمية الموضوع بمكان أن الضيف الأميركي قام بجولة على الحدود الجنوبية، وعلم أنّه تبّلع موقفاً لبنانياً متشدداً وعالي اللهجة حول رفض أي خرق إسرائيلي في المناطق المتحفّظ عليها لبنانياً.

ولا يبدو أن الأميركيين في وارد دفع الأمور إلى التصعيد، وهو الأمر الوارد في حال استمرت الحكومة الإسرائيلية في خطواتها الغيبية. إذ إنّ واشنطن، والموقف الغربي والأوروبي، لا يزال يهتمّ باستقرار لبنان وعدم نقل فوضى المنطقة إليه.

كما أبلغ الجانب اللبناني ساترفيلد أنّ لبنان سيقوم بالدفاع عن أراضيه بالوسائل الشرعية كافة، ومن بينها الوسيلة العسكرية. ويعلم الجانب الأميركي تماماً أن لبنان يعني بذلك توائم المقاومة العسكرية الرسمية مع تصدّي حزب الله لأي خرق إسرائيلي، تحت العنوان الأساس المتمثل في ثلاثيّة الجيش والشعب والمقاومة. وإن كان ذلك لا يعني أن لبنان سيكون المبادر للتصعيد، بل إنّّه سيتصدّى للخروقات الإسرائيلية أولاً عبر الاعتماد على الجهود الدبلوماسية في المحافل الدولية.

ويبدو أن الجانب الأميركي يسعى إلى تبريد الأجواء، وقد أدلى بكلام مفاده أن إسرائيل لن تقوم بأي خطوة استفزازية للبنان. حتى أن ساترفيلد قدّم، حسب متابعين للزيارة، اقتراحات تهدف إلى المحافظة على الاستقرار والهدوء في المنطقة الحدودية، ناهيك عن تأكيده في العلن، دعم بلاده لمؤسسات الدولة اللبنانية وبصورة خاصة للجيش والقوى العسكرية والأمنية.

وسمع المسؤولون اللبنانيون كلاماً "عاماً" من ساترفيلد حول الحقوق النفطية للبنان، وعدم رغبته بتصعيد إسرائيلي في الملف النفطي، لكنه دعا لبنان، في موقف غير مطمئن، إلى دراسة أكبر لملف النفط نظراً لاستراتيجيته.

ويبدو أن الأميركيين يريدون تهدئة الأوضاع، من دون التراجع عن مطلبهم الأساس من لبنان بمحاصرة حزب الله، وهو الموقف الذي من غير الممكن أن يكون الموقف الأميركي "المتفهم" للبنان على حسابه، كما يقول المتابعون للزيارة الأميركية.

في كل الأحوال، جاءت زيارة ساترفيلد تمهيدية لزيارة تيلرسون التي ستحمل بحثاً أشمل لما تريده واشنطن من لبنان في إطار مخطّطها للمنطقة إثر التطوّرات الأخيرة فيها.

ومن المنتظر أن يحمل الأخير كلاماً داعماً للبنان على صعيد المساعدات العسكرية، وسيطلب سماع ماهية دور لبنان على صعيد جديد الأزمة السورية وتردّداتها على دول الجوار السوري، ولبنان في صلبها، وقد يعرض سبل مساعدة لبنان في ملف النازحين السوريين وكلفته المرتفعة على هذا البلد الصغير بشرياً واقتصادياً واجتماعياً.